لا يعني انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا والا لم
صفة في هذه المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل
صفات وكل منها اي من التحقيق وغيره نوعان قصر الموصوف
على الصفة وهو ان لا يتعدى الموصوف من تلك الصفة الى صفة
اخرى لكن يجوز ان يكون تلك الصفة الموصوف اخرى
قصر الصفة على الموصوف وهو ان لا يتعدى تلك صفة
ذلك الموصوف الى موصوف اخر لكن يجوز ان يكون
لذلك الموصوف صفات اخرى والمراد بالصفة ههنا الصفة بالمعنى
الاعم اي الاقائم بالغير او لا فتدخل النعت النوعي اعني التابع
الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبهذا يعلم
من وجه لتصادقهما مثل ان يجيء هذا العلم والشجاعة في مثل
العلم حسن ومررت بهذا الرجل انما نحو قولك ما زيد الا كاتب
فانه لا يدل على ان متبوعه زيد في نفس الامر
وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد فان قصر الموصوف على
الصفة تقديرا اذا لم يعلم انه مقصور على الاتصاف بكونه
اما اولا او زيدا او الاول الى قصر الموصوف على الصفة
من التحقيق نحو ما زيد الا كاتب اذا لم يعلم انه لا يتصف بغيرها

اشتهر من الفاظ السعد ولا نحو ما ذكر
القوم كلهم فانه التابع يدل على نحو
وهو مشهور او لا حاجة للتنبيه عليه

اي الكائنة من الصفات وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة
بصفات الشيء حتى يكون اثبات شيء منها ونفي ما عداها
بالكلية بل هذا حال ان الصفة المنفية تقبضها وهي الصفات
الشيء لا يكون لغيرها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثل
اذا فهمنا من زيد الا كاتب وادركنا انه لا يتصف بغيره لزم ان
لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال والثاني اي قصر الصفة
على الموصوف من التحقيق كمن يخبر في الدار الا زيد على نفي
ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد وذلك لقصد به
اي بان في المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد
بقولنا ما في الدار الا زيد ان حين من في الدار من عدا زيد
في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا واما في
القصر الغير التحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل
يكون المراد ان المحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى انه
ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد الا ان
اي قصر الموصوف على الصفة من غير التحقيقي يقبض
امر بصفة دون صفة اخرى او بكما هنا والثاني اي قصر الصفة
لكثيرها بموصوف كما ذكره اخرى

Copyright © King Saud University